حيـــاة خاليـــة مـــن العنـــف:
تفجيـــر طـــاقـــات تمكيـــن المـــرأة
والمســـاواة بـــيـــن الجنســـين

استراتيجية ٢٠٠٨ - ٢٠١٣
صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

United Nations
Development Fund for Women
UNIFEM
part of UN Women

إن قضيــة إنهــاء العنــف ضـــد المرأة هي المحـــور الرئيسي التي ترتكــز عليه ولاية صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة . وقد أتيحت للمجتمع الدولي فرصة لم يسبق لها مثيل لإحراز تقدم ملموس في التصدي لهذا الانتهاك العالمي لحقوق الإنسان. وفي هذا السياق، وضع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة استراتيجيته للفترة ما بين ٢٠٠٨ - ٢٠١٣ بغية إنهاء العنف ضد المرأة والفتاة، ويرد فيما بعد ملخص لها. كما يمكن الاطلاع على الصيغة الكاملة للاستراتيجية في الموقع التالي:
www.unifem.org/gender_issues/violence_against_women

حيـــاة خاليـــة مـــن العنـــف

يعد العنف المرتكب ضد المرأة والفتاة جائحة عالمية ذات أبعاد مقلقة. وما من بلد واحد بمنأى عن هذه الآفة، وما من طبقة اجتماعية اقتصادية بمعزل عن آثارها المدمرة. ويحدث هذا العنف داخل البيوت وفي الشوارع والمدارس وأماكن العمل ومخيمات اللاجئين، ويتفشى سواء في أوقات السلم أو خلال الأزمات والصراعات. ومن أشكاله المتعددة العنف المنزلي، والاغتصاب، والإيذاء الجنسي، والاتجار، والاستغلال الجنسي، وقتل الإناث، والممارسات الضارة، مثل زواج الأطفال وتشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث. ولا يضعف العنف القائم على النوع المرأة والفتاة ويضر بهما فحسب، بل إنه يضعف كذلك الجماعات المحلية والمجتمعات برمتها ويضر بها.

مشكلة عالمية

لقد أدت عقود من العمل الدؤوب، الذي بذلته الحركة النسائية ونشطاء حقوق الإنسان المعنيون في جميع أنحاء العالم، إلى إبلاء مسألة العنف القائم على النوع أولوية قصوى في خطط صوغ السياسات، على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية. ولم يعد العنف ضد المرأة شأناً معزولاً باعتباره مجرد قضية نسائية، بل من المُسلَّم به الآن أنه أحد الأولويات للحد من الفقر وبلوغ التنمية وإحلال السلم والأمن.

استناداً إلى البيانات القطرية المتاحة، تتراوح نسبة النساء اللواتي يتعرضن في حياتهن للعنف البدني و/أو الجنسي ما بين ١٥ و ٧٦ في المائة على المستوى العالمي. ويحدث معظم هذا العنف في إطار علاقات حميمة، إذ تُبَلِّغ العديد من النساء (بنسبة تتراوح ما بين ٩ و ٧٠ في المائة) عن ارتكاب أزواجهن أو معاشريهن لهذا العنف[1].

وقد سجلت بلدان عديدة أرقاماً قياسية في سن القوانين والسياسات، ووضع خطط العمل لمعالجة هذه المشكلة. كما تسارع الزخم السياسي الدولي بإعلان الأمين العام للأمم المتحدة حملة **لنتّحد من أجل إنهاء العنف ضد المرأة** في عام ٢٠٠٨. وتعترف هذه الحملة، التي ستستمر حتى عام ٢٠١٥، بأهمية إنهاء العنف ضد المرأة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

دور صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

تمثل قضية إنهاء العنف ضد المرأة والفتاة جزءًا أساسياً من تاريخ الصندوق الإنمائي للمرأة، وولايته، وأحد الأولويات المواضيعية الأربع للفترة ما بين ٢٠٠٨ - ٢٠١٣. وبصفته صندوق الأمم المتحدة للمرأة، يشمل دوره الدعوة، وبناء الشراكات، ووضع نُهُج ابتكارية للتصدي للعنف ضد المرأة والفتاة في طائفة واسعة من البلدان، ودعم منظومة الأمم المتحدة في تصديها للعنف القائم على النوع. ولإحراز المزيد من التقدم، يجب تعبئة جميع السلطات على كافة المستويات، سواء في القطاع العام أو الخاص؛ وبناء شراكات متعددة القطاعات؛ والاستثمار في تنمية القدرات؛ وتوسيع قاعدة المعرفة المتعلقة بالنُهُج الفعالة؛ وضمان الموارد البشرية والتقنية والمالية اللازمة.

ومن المبادئ الرئيسية في عمل الصندوق الإنمائي للمرأة ضمان تمكين منظومة الأمم المتحدة وفرق الأمم المتحدة القطرية، من الوفاء بالتزاماتها ــ باعتبارها كياناً واحداً، استجابة للأولويات الوطنية التي ترمي إلى إنهاء العنف ضد المرأة. ويقود الصندوق برامج مشتركة للأمم المتحدة لإنهاء العنف ضد المرأة على الصعيد القطري أو يشارك في هذه البرامج، ويقوم كذلك بدور رئيسي في المبادرات العالمية والإقليمية المشتركة بين الوكالات، التي توسع من مدى استجابة الأمم المتحدة وتزيد مواردها للتصدي لهذه الجائحة العالمية.

وفي سياق إصلاح الأمم المتحدة، تسعى استراتيجية الصندوق للتصدي للعنف ضد المرأة والفتاة للفترة بين ٢٠٠٨-٢٠١٣، إلى ترجمة الالتزامات القائمة إلى حقائق واقعة. وتركز هذه الاستراتيجية المترسخة في **المبادئ التوجيهية**، على **أربعة مجالات رئيسية وست استراتيجيات شاملة**، كما تؤكد على تعزيز العمل على المستوى المحلي ـ حيث يكون لهذا العمل أهم الأثر على حياة المرأة والفتاة.

المبـادئ التـوجيهيـة

تترسخ جميع المبادرات المدعومة من الصندوق في حقوق الإنسان الواجبة للمرأة والفتاة، وفي تعزيز المساواة بين الجنسين، مع كفالة ما يتصل بذلك من أهمية ثقافية. وتشمل المبادئ الأساسية التي يهتدي بها عمل الصندوق في مجال إنهاء العنف ضد المرأة والفتاة ما يلي:

تعزيز حقوق الإنسان وتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين: يضرب العنف القائم على النوع بجذوره في ممارسات عدم المساواة والتمييز. فالمرأة بحاجة إلى تمكينها من الاستفادة على قدم المساواة من الموارد والفرص حتى يتأتى لها التحكم في خياراتها ومصيرها ـ بما في ذلك تفادي العلاقات والأوضاع المؤذية والتخلص منها.

التركيز على الفقر والفئات المستبعدة: على الرغم من أن العنف يؤثر على المرأة والفتاة من كل الشرائح الاجتماعية والاقتصادية، فإن الفقيرات والمستبعدات كثيراً ما يواجهن قدراً أكبر من مخاطر سوء المعاملة، ولا تتاح لهن إلا فرص قليلة للنجاة، ويصعب عليهن الحصول على خدمات الرعاية الصحية وخدمات الشرطة، والخدمات القانونية والاجتماعية. ويرتب الصندوق الأولويات فيما يتعلق بأشكال التدخل في المناطق والمجتمعات المحلية الفقيرة، لاسيما في صفوف الفئات المهملة من النساء والفتيات.

مراعاة التنوع: تكون للفئات شديدة التنوع في أي مجتمع احتياجات معينة وتواجه في الوقت ذاته تحديات خاصة، تبعاً للسياق الاجتماعي والسياسي التي تعيش فيه وتبعاً لخصائصها المحددة. ولذلك يتعين تصميم الإجراءات التدخلية حسب المواصفات المعينة لتكون فعالة.

بناء الشراكات الوثيقة ورعايتها: يعمل الصندوق مع طائفة واسعة من الشركاء بما فيها الحكومات والمجموعات النسائية وغيرها من منظمات المجتمع المدني وهيئات الأمم المتحدة، وذلك لبناء علاقات تعاونية وثيقة وقدرات تستغل الفرص المتاحة أفضل استغلال.

تعزيز المساءلة و 'بذل العناية الواجبة': إن المساءلة أمر حاسم لتحقيق التحول واستبقائه. ويحدد معيار 'بذل العناية الواجبة' التزامات الحكومات باتخاذ كل إجراء ممكن في حدود وسائلها للتصدي للعنف ضد المرأة والفتاة ومنعه. وتشكل الدعوة ودعم آليات الرصد لمساءلة المسؤولين عن الانتهاكات جزءًا لا يتجزأ من الجهود الرامية إلى إنهاء العنف ضد المرأة والفتاة.

المجالات الرئيسية الأربعة

١- الوفاء بالوعد

تنفيذ الالتزامات الوطنية

على الرغم من أن التقدم المحرز في العديد من البلدان في مجال سن القوانين ورسم السياسات أمراً مشجعاً، فإن العرف القائم يبقي على الإفلات من العقاب. فثمة عدد كبير للغاية من المسؤولين عن العنف القائم على النوع لا يُقدَّمون للعدالة، وتفتقر العديد من النساء إلى فرص الاستفادة من الدعم والموارد التي يحتجن إليها لإعادة بناء حياتهن. ولذلك يدعم الصندوق البلدان لتطبيق القوانين وتنفيذ السياسات، لاسيما بوسائل منها:

- خطط العمل الوطنية والمحلية لإنهاء العنف ضد المرأة والفتاة، التي تعكس نهجاً شاملاً متعدد الأطراف ذات المصلحة، في مجالي الوقاية والتصدي على السواء، وحشد كل الفاعلين المعنيين في القطاع الحكومي والمجتمع المدني؛
- نظم الإحالة المتعددة القطاعات من أجل ضحايا العنف/الناجيات منه، وتشمل جهات التصدي المباشرة ــ الشرطة والمشتغلين في مجال الرعاية الصحية والمساعدة القانونية والجهاز القضائي؛
- الحد الأدنى من المعايير التي يتعين أن توفرها كافة البلدان، مثل توافر فرص استخدام الخطوط الساخنة المهيئة لاستقبال الحالات الطارئة على مدار ٢٤ ساعة، وتوفير حماية الشرطة الفورية، وضمان المأوى والسكن المأمون، وتعميم الاستفادة من الرعاية اللاحقة للاغتصاب والخدمات المجانية من رعاية طبية ومساعدة قانونية؛
- تعزيز المؤسسات الرئيسية التي تقوم بدور مركزي في تنسيق خطط العمل والسياسات والقوانين ورصدها على الصعيدين الوطني والمحلي؛
- جمع وتحليل البيانات التي تشكل الأساس اللازم لإصلاح السياسات والقوانين، وتحسين الأداء، وتقديم الخدمات، والدعوة، والتواصل. وهو ما يشمل المبذولة لتنسيق جمع البيانات والمؤشرات، سواء داخل البلدان أو عبرها.

أساليب عمل جديدة

يحشد الصندوق الإنمائي للمرأة الموارد ويستنفر الانتباه حول مجالات العمل الناشئة والاستراتيجية، التي يمكن أن تحفز التقدم وأن تسرع من وتيرته. وتشمل ما يلي:

- إدراج أعمال التصدي المؤسسي للعنف ضد المرأة والفتاة في الإطارات الوطنية الرائدة للتنمية والتمويل، مثل استراتيجيات الحد من الفقر، وبناء السلام وإعادة الإعمار، والخطط المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، والإصلاحات القطاعية في مجالات التعليم والصحة والنظام القضائي والقطاع الأمني؛
- استخدام الميزنة المراعية للاعتبارات الجنسانية لضمان المستوى المطلوب من الإرادة السياسية والموارد العامة، ولرصد الاعتمادات والإنفاق؛
- حشد المزيد من الاهتمام والموارد من أجل الوقاية، لاسيما للعمل مع الفئات الاستراتيجية مثل الشباب والرجال.

مركز المعرفة الافتراضي العالمي ــ www.endvawnow.org

طور الصندوق مركزاً شبكياً جامعاً للخدمات يدعم الممارسين في جميع أنحاء العالم لتصميم السياسات والبرامج وتنفيذها وتقييمها. وإذ يعمل المركز على نحو وثيق مع الرواد في هذا الميدان، من خبراء ومنظمات، فهو يجمع أحدث الدراية المتخصصة المتوافرة استناداً إلى الممارسة الموصى بها من جميع أنحاء العالم. وباستخدام قواعد بيانات قابلة للبحث وشاملة لأدوات التنفيذ وللمنظمات المتخصصة، يقدم الموقع توجيهاً عملياً بثلاث لغات (الانكليزية والإسبانية والفرنسية) بشأن:

- كيفية العمل مع قطاعات أو جماعات أو مناطق تدخّل محددة؛
- والتدريب وغيره من أدوات التنفيذ العملية؛
- ومصادر رئيسية للبيانات وغيرها من الموارد الشبكية؛
- ونُهُج ومبادرات مؤكدة وواعدة.

٢- دعـــم المعاييـــر

اتساق السياسات والقوانين مع حقوق الإنسان

في العديد من البلدان، لا يستوفي الإطار القانوني والسياسي للتصدي للعنف ضد المرأة والفتاة المعايير الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان. وتعزيزاً لسنوات من الريادة في مجال حقوق الإنسان الواجبة للمرأة، يوفر الصندوق الإنمائي للمرأة الدعم التقني والدعائي والمالي من أجل:

- تشجيع الإصلاحات القانونية الشاملة التي تعالج جميع أشكال العنف ضد المرأة، وتلغي الأحكام الضارة المتقادمة التي تبقي على الإفلات من العقاب؛
- تعزيز نظم العدالة الرسمية وغير الرسمية، بالعمل مع القضاة والمحامين وكذا مع القادة التقليديين وشيوخ القرى بشأن حماية حقوق الإنسان الواجبة للمرأة؛
- دعم توصيات المتابعة الوطنية بشأن حقوق الإنسان، بما فيها توصيات المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة؛
- وضع بروتوكولات ولوائح تصون حقوق الإنسان الواجبة للمرأة الناجية من العنف، وترصد الامتثال لها؛
- النهوض بآليات الرصد والمساءلة لتعقب إجراءات التصدي للعنف ضد المرأة على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، وتعزيز اتساق هذه الآليات مع التزامات حقوق الإنسان ومعاييرها.

يتولى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم أعمال القضاء على العنف ضد المرأة (صندوق الأمم المتحدة الاستئماني) تدبير آلية عالمية متعددة الأطراف مخصصة حصراً لدعم العمل على المستوى القطري لإنهاء العنف ضد المرأة والفتاة. فهذا الصندوق الذي أنشأته الجمعية العامة في عام ١٩٩٦، ويديره صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في ظل منظومة الأمم المتحدة، يوجه الخبرات والموارد ويسهل تضافر الجهود مع المبادرات الأخرى للأمم المتحدة لتعزيز التنفيذ الوطني.

٣- التصدي للاغتصاب في أوقات الحرب

التصدي للعنف الجنسي خلال الصراع وبعده

يستخدم العنف الجنسي على نطاق واسع في حالات الصراع لإكراه السكان على الفرار، وتقويض الوئام داخل المجتمعات المحلية، وتحطيم معنويات العدو. والموارد المتاحة للناجين من ذلك العنف قليلة للغاية، أما تكتيكات الوقاية التي يستخدمها قوات حفظ السلام وغيرهم من أفراد الأمن فهي غير كافية، ونادراً ما يرد ذكر هذه المسألة في اتفاقات السلام. وتعزيزاً لما قام به الصندوق الإنمائي للمرأة من دور محوري في الدعوة إلى اعتماد قراري مجلس الأمن الفاصلين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، يشمل عمل الصندوق للتصدي للعنف الجنسي في حالات الصراع وما بعده، وفي الحالات غير المستقرة، ما يلي:

- دعم قدرات مناصري حقوق المرأة والآليات النسائية لتنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن هذه القضية؛
- دعم المنظمات النسائية التي تساعد الناجيات وتمكنهن، والعمل مع المجتمعات المحلية من أجل الحد من توصيم الضحايا، وتسهيل إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي؛
- تشجيع إشراك المرأة في مفاوضات السلام، وفي الآليات المرحلية لتحقيق العدالة ، وفي خطط إعادة التعمير لمناطق ما بعد الصراعات؛
- تنمية قدرات القطاع الأمني في مجالات الوقاية والحماية والتحقيق، من خلال جملة أمور منها التدريب، وإقامة معايير أداء جديدة، واتخاذ تدابير للمساءلة؛
- توطيد أركان سيادة القانون، على كل من الصعيد الدولي والإقليمي والوطني، وذلك عن طريق الدعوة المستدامة والمساعدة التقنية بشأن العنف الجنسي باعتباره جريمة ضد الإنسانية؛
- وضع استراتيجيات على مستوى المجتمعات المحلية لمنع العنف الجنسي والحماية منه؛
- الدعوة إلى الاستثمار في تطوير آليات للرد السريع ونشرها في حالات الطوارئ، وذلك لتجنب العنف الجنسي أو للتصدي الفوري لتزايده المفاجئ.

إن الصندوق الإنمائي للمرأة هو عضو مؤسس لحركة أوقفوا الاغتصاب الآن، ولمبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات الصراع. وما فتئ الصندوق يتبوأ الصدارة في بناء التزام عالمي بالتصدي للعنف الجنسي في حالات الصراع، وبإقراره أن العنف جريمة ضد الإنسانية وتكتيكاً حربياً محظوراً.

'أن تكون امرأة ربما هو أخطر من أن تكون جندياً في صراع مسلح'.

القائد السابق لشعبة الأمم المتحدة لشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، اللواء (المتقاعد) باتريك كاميرت،
بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (MONUC)

٤- استشراف النهاية

التركيز على الوقاية لإنهاء العنف

على الرغم من أن العمل على الوقاية قد عانى عقوداً من الإهمال السياسي ونقص التمويل، فإن وضع نماذج وبرامج للحيلولة دون وقوع العنف في المقام الأول يُعد أهم استراتيجية (وأكثرها فعالية من حيث التكاليف) على المديين المتوسط والطويل. والسبيل الوحيد لتنشئة أجيال مقبلة متحررة من العنف هو الاستثمار في الوقاية الأولية من العنف ضد المرأة والفتاة.

أفضل رهان: العمل مع الشباب

إن التركيز على الشباب ـ لاسيما المراهقات والمراهقين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ سنوات و ١٩ سنة ـ أمر حيوي لتعزيز المواقف الإيجابية تجاه المساواة بين الجنسين، وترسيخ مبدأ عدم التسامح على الإطلاق مع العنف ضد المرأة والفتاة. ففي هذه المرحلة من الحياة، تُزرع قيم المساواة بين الجنسين ومعاييرها؛ ولذلك فإن العمل مع المراهقين ـ فتيات وفتياناً ـ يوفر فرصة لا تقدر بثمن لتربية أجيال لا يكون فيها العنف ضد المرأة أمراً معتاداً أو مسموحاً به.

ويدعم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة:

- استراتيجيات التواصل لإشراك الشابات والشبان بصفتهم مناصرين للتحول الاجتماعي، وذلك من خلال وسائل منها استخدام الأنشطة الترفيهية الشعبية، والموسيقى، وتكنولوجيا الإنترنت، وكذلك النظم المدرسية؛
- جهود تمكين الشابات وتعزيز تعبئة الشباب وفرصهم في القيادة، وذلك بإقرار حقهم في المشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم؛
- الدعوة ذات التوجه السياسي فيما يتعلق بالوقاية في صفوف هذه الفئة العمرية الرئيسية، وضمان وصول الشابات الناجيات من العنف القائم على النوع إلى المعلومات، واستفادتهن من الخدمات والردود المصممة وفقاً لاحتياجاتهن؛
- حفز العمل بشأن العنف الجنسي ضد المراهقات والشابات، وهي مسألة لقيت إهمالاً بالغاً على الرغم من أنها قضية ملحة.

> 'التغيير يبدأ بالشبان ... ففي فترة المراهقة والشباب ... يتعلم الناس ما هو مقبول وما هو مرفوض'.
>
> براتيك سومان أواستي، قائد شباب، بمناسبة الإعلان عن حملة الأمين العام لإنهاء العنف ضد المرأة، ٢٠٠٨

الحلفاء الأساسيون: الرجال والفتيان

وأخيراً، يتطلب إنهاء العنف ضد المرأة والفتاة أن يناهضه الرجال من جميع الأعمار، سواء علناً، أو في حياتهم الخاصة. وسيعمل الصندوق الإنمائي للمرأة مع الشركاء الرئيسيين والشبكات الرئيسية من أجل:

- تكثيف مبادرات الدعوة والتواصل في إطار حملة الأمين العام **لنتّحد من أجل إنهاء العنف ضد المرأة**؛
- وتعزيز الشراكات مع فئات وشبكات الرجال المناصرين للمساواة بين الجنسين؛
- وتعزيز البرامج القائمة بإدراج الخبرة في قضايا الذكورة من أجل تعزيز ومواءمة النُهُج الوقائية الواعدة.

'جائحتان توأمان': العنف ضد المرأة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

ظل العنف ضد المرأة ضالعاً في ارتكاب الانتهاكات في صمت، ولكنه عامل فتاك ومسؤول عن تأنيث وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ فهو نتيجة وسبب لفيروس نقص المناعة البشرية. ومن الضروري وضع نُهُج فعالة 'للوقاية المزدوجة' من الجائحتين التوأمين؛ فيروس نقص المناعة البشرية والعنف ضد المرأة. والصندوق الإنمائي للمرأة مؤهل تماماً لتعزيز قاعدة المعرفة وتوجيه البرامج بشأن كيفية معالجة الروابط القائمة بين هذه القضايا، بحكم عمله الجاري وصلاته بمشاريع يمولها صندوق الأمم المتحدة الاستئماني.

'إضفاء طابع عالمي' على مبادرة المدن الآمنة: العنف ضد المرأة والفتاة في الأماكن العامة

في شتى مدن العالم، يتصدى الصندوق الإنمائي للمرأة لظاهرتي التحرش والعنف الجنسيين اللذين تعاني منهما المرأة في حياتها اليومية في شوارع المدن، ووسائل النقل، وغيرها من الأماكن العامة. وفيما تقيد هذه الانتهاكات حق المرأة ــ بصفتها مواطنة على قدم المساواة مع غيرها ـ في أن تتمتع بالبيئة الحضرية، وأن تمارس حقوقها في التعليم والعمل والترفيه والتنظيم الجماعي والمشاركة في الحياة السياسية؛ فإن القوانين والسياسيات تتجاهلها. وبالإضافة إلى الأعمال الجارية والرائدة لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في أمريكا اللاتينية، وجهوده الأولية في مناطق أخرى، يعد البرنامج البارز للصندوق ــ مدن آمنة خالية من العنف ضد المرأة والفتاة ٢٠٠٨ - ٢٠١٤ ــ أول محاولة شاملة لجميع الأقاليم ترمي إلى وضع نموذج يمكن مواءمته عالمياً، حيث يتوخى البرنامج منع هذا العنف والحد منه وتحسين نوعية الحياة في المدن لصالح الجميع، وذلك من خلال تأصيله في مبادرات تمكين المرأة والمجتمعات المحلية والشراكة مع الحكومات المحلية، وعن طريق اتخاذ تدابير عملية للسلامة وإجراء إصلاحات سياسية.

على المستوى العالمي، هناك ما يزيد على ٥٠ في المائة من الاعتداءات الجنسية التي ترتكب ضد فتيات تقل أعمارهن عن ١٦ سنة[٢].

وهناك ما يقارب ٣٠ في المائة من النساء قد خضن تجربتهن الجنسية الأولى كرهاً. بل إن هذه النسبة ترتفع في صفوف الإناث اللواتي كانت أعمارهن أقل من ١٥ سنة وقت شروعهن في ممارسة الجنس لأول مرة، حيث أبلغ ٤٥ في المائة منهن عن أن تجربتهن تمت بالإكراه[٣].

الاستراتيجيات الشاملة

ثمة ست استراتيجيات مترابطة وشاملة تمثل أهمية محورية فيما يتعلق بفعالية التنفيذ والاستدامة للبرامج المدعومة من الصندوق الإئمائي للمرأة واستدامتها، وهي:

- **بناء الشراكات**، من خلال العمل مع الحكومات الوطنية، والمجموعات النسائية، وغيرها من منظمات المجتمع المدني (بما فيها مجموعات حقوق الإنسان والشباب والرجال والمجموعات الدينية)، والباحثين، ووسائط الإعلام، والقطاع الخاص، والمانحين؛ وكذلك من خلال المساهمة في تعزيز آليات الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات والشراكات العاملة من أجل إنهاء العنف ضد المرأة والفتاة؛

> 'إن المجتمع الذي يسمح بالعنف ضد المرأة مجتمع آيل إلى الانحطاط'.
>
> القس ديزموند توتو، بمناسبة الإعلان عن شبكة القادة الرجال، حملة الأمين العام لإنهاء العنف ضد المرأة، ٢٠٠٩

- **تنمية القدرات الوطنية**، وهي حصيلة رئيسية في جميع عمليات الصندوق الإئمائي للمرأة؛ لتعزيز المهارات والدراية المتخصصة والنظم المتعلقة بالمؤسسات الحكومية المحلية والوطنية، والشبكات النسائية، ومنظمات المجتمع المدني، والشركاء الآخرين؛
- **الرصد والتقييم**، لتعزيز نطاق ونوعية البرامج وضمان استخلاص الدروس التي من شأنها توجيه السياسات والبرامج والاستثمارات في جميع أنحاء العالم؛
- **تبادل المعرفة**، لضمان استناد أشكال التدخل إلى ما ثبتت نجاعته في التصدي للعنف ضد المرأة، ولتسهيل فرص الاستفادة من توجيه الخبراء في كيفية تنفيذ السياسات والبرامج الفعالة؛
- **الدعوة والاتصالات**، عن طريق الاشتراك الفاعل في حملة الأمين العام **لنتّحد من أجل إنهاء العنف ضد المرأة**، وتنسيق عناصرها الإقليمية المشتركة بين الوكالات؛ وتوسيع نطاق العمل مع الشركاء الآخرين، بما في ذلك وسائط الإعلام، وسفراء النوايا الحسنة، وغيرهم من المتحدثين الفخريين البارزين؛
- **تعبئة الموارد**، عن طريق استدامة التواصل، بما في ذلك حملات جمع التبرعات لجمع ١٠٠ مليون دولار سنوياً حتى عام ٢٠١٥ لصالح صندوق الأمم المتحدة الاستئماني ـ وهو أساس مرجعي اعتُمد في إطار حملة الأمين العام لإنهاء العنف ضد المرأة.

١- تستند الأرقام إلى بيانات استمدت من ٤٠ بلداً عن طريق ثلاثة استقصاءات دولية رائدة عن نسبة الانتشار، حيث أبلغت معظم مواقع الاستقصاءات عن أن ما يتراوح بين ٢٠ و ٦٠ في المائة من النساء قد عانين من عنف بدني و/أو جنسي في حياتهن. *Adapted from* WHO. 2005. *WHO Multi-Country Study on Women's Health and Domestic Violence against Women*: 46 WHO, Geneva; Johnson, H., N. Ollus and S. Nevala. 2008. Violence Against Women: An International Perspective: 39.(International Violence against Women Survey-IVAWS), New York: Springer Science + Business Media and *Demographic and Health Surveys-DHS*, ORC Macro, Calverton, Maryland.http://www.measuredhs.com/Topics/gender/dv_surveys.cfm.

٢- صندوق الأمم المتحدة للسكان. ٢٠٠٣. *UNFPA and Young People*: *Imagine*: 3. صندوق الأمم المتحدة للسكان، نيويورك.

٣- رقم مستند إلى بيانات عن السكان ترتكز على استقصاءات في ١٣ بلداً وأدرجت بتصرف من منظمة الصحة العالمية: WHO 2005. *WHO Multi-Country Study on Women's Health and Domestic Violence against Women*: 52. WHO, Geneva; Uganda Bureau of Statistics and Macro International Inc. 2007. Uganda Demographic and Health Survey 2006; 289. UBOS and Macro International, Calverton, Maryland; Ukrainian Center for Social Reforms, State Statistical Committee (Ukraine), Ministry of Health (Ukraine) and Macro International Inc. 2008. Ukraine Demographic and Health Survey 2007: 168. UCSR and Macro International, Calverton, Maryland, and Central Statistical Office Zimbabwe and Macro International Inc. 2007. *Zimbabwe Demographic and Health Survey* 2005-06: 263 CSO and Macro International Inc, Calverton, Maryland. ملحوظة: سن الشروع القسري في ممارسة الجنس غير متاح بالنسبة لأوغندا.

إن هدف إنهاء العنف ضد المرأة والفتاة قابل للتحقيق. ورؤية الصندوق الإنمائي للمرأة لعالم آمن ومسالم هي أن تكون المرأة والفتاة بمنأى عن العنف وسوء المعاملة؛ فتتمتعان، على قدم المساواة مع الرجل، بالحرية المواتية للازدهار .

United Nations
Development Fund for Women
UNIFEM
part of UN Women

United Nations Development Fund
for Women (UNIFEM)
304 East 45th Street I 15th Floor,
New York I NY 10017
www.unifem.org